الفصل 1

في ماهية التخطيط الاجتماعي

* أولًا- فكرة التخطيط.
* ثانيًا- قراءة تاريخية للتخطيط الاجتماعي.
* ثالثًا- ما التخطيط الاجتماعي؟
* رابعًا- رؤية نقدية لمفاهيم التخطيط الاجتماعي.
* خامسًا- إشكاليات المفهوم.
* سادسًا- أهمية التخطيط الاجتماعي.
* سابعًا- مقومات التخطيط الاجتماعي.
* ثامنًا- أسس التخطيط الاجتماعي.
* تاسعًا- خصائص التخطيط الاجتماعي.
* عاشرًا- السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي.
* الحادي عشر- مبادئ التخطيط الاجتماعي.
* الثاني عشر- عمليات ومراحل التخطيط الاجتماعي.
* الثالث عشر- أساسيات ممارسة عملية التخطيط الاجتماعي.
* الرابع عشر- حدود التخطيط الاجتماعي.

أولًا- فكرة التخطيط:

فكرة التخطيط قديمة قدم الحضارة البشرية نفسها، فالتفكير في المحافظة على حياة الإنسان والحصول على قوته، والتدبير فيما ينبغي عليه أن يتخذه من وسائل استقراره من أبسط أنواع التخطيط، فالتفكير والتدبير هما العنصران الأساسيان، بل الأصل فيما نقوم به الآن من عمليات تخطيطية.

والتخطيط- بمفهومه ومعناه العلمي- هو حديث النشأة، إذ يرجع إلى أوائل الربع الثاني من القرن العشرين، عندما خرج الاتحاد السوفيتي على العالم بأول خطة خمسية للتنمية (*1928-1933*)، وبعد الحرب العالمية الثانية انتشرت فكرة التخطيط، وأخذت كثير من الدول سواء الاشتراكية أو الرأسمالية بأسلوب التخطيط من أجل إحداث التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- مفهوم التخطيط:

التخطيط هو نوع من التفكير والتدبير، والتخطيط في أبسط صورة له هو التنسيق بين ما يرغب المجتمع أن يحققه وبين إمكانياته وموارده، وذلك خلال فترة زمنية معينة، فلكل

مجتمع أهداف كما أن له موارد يستغلها ويستثمرها، ولأفراده حاجات ومشكلات، فالتخطيط هو محاولة المجتمع لاستثمار موارده لأقصى حد بغرض تحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة، من السعي المتواصل لتنمية قدراته وموارده لتحقيق مزيد من الأهداف في صورة مستمرة، ولذلك فإن جوهر التخطيط عملية منظمة محسوبة لاختيار أفضل السبل الممكنة للوصول إلى أهداف معينة، أو عملية ترتيب الأولويات في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وتلك التي يمكن إتاحتها.

كما يعد أسلوبًا أو وسيلة من التدابير والإجراءات للوصول إلى تحقيق هدف محدد ولذا فإن:

- التخطيط عملية مقصودة مبنية على أساس من الدراسة العلمية والتدبير هدفها الأساسي تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها في المستقبل، وذلك عن طريق صنع الخطط المرغوبة في ذات الوقت لاستثمار الإمكانيات والطاقات والموارد المتاحة في المجتمع لتحقيق أهدافه. وبذلك فإن التخطيط يحاول الإجابة عن الأسئلة.
- أين نكون؟ وكيف نحلل؟
- من المستفيد؟ ولماذا؟
- أين نريد أن نذهب؟ وما نتوقع تحقيقه مستقبلاً؟
- ما المصادر والإمكانيات التي سنعتمد عليها للوصول إلى هناك؟
- كيف نحرك المصادر والطاقات الكامنة؟
- كيف سنصل إلى هناك؟ وما أفضل السبل؟
- متي سيحدث ذلك؟
- من يشارك؟
- من سيكون المسؤول عن كل ذلك؟ وما مسؤولياته ومهامه؟
- ما المعلومات التي سنحتاج إليها لقياس ما نتوقع تحقيقه؟
- ما الاستفادة من كل ذلك للذهاب لأهداف أخرى جديدة؟

كما يعرف التخطيط بشكل عام، بوصفه منهجًا يتضمن عدة إجراءات لتحقيق غايات أو أهداف مرغوبة ومطلوبة، والتخطيط الكفء يعني اتخاذ قرارات رشيدة، ومن ثم، فالتخطيط أسلوب منظم للتفكير والتدبير والتنبؤ.

والواقع الاجتماعي هو نقطة البدء في عملية التخطيط، لأنه ينطوي على محصلة التطور التاريخي الطويل الذي مر به المجتمع الذي يتميز بالاستمرار والتواصل، وإذا كان التغيير هو القانون العام للحياة الإنسانية، فإن الاستمرار والتواصل هما عنصرا الربط بين مراحل هذا التغيير، أي إن الحاضر قد تشكل من خلال الماضي وعبر أحداثه التاريخية، وفي الوقت ذاته يتضمن بذور المستقبل، وهنا يبرز التخطيط بوصفه محاولة علمية واعية للتحكم في عملية التغيير ومسيرات المجتمع بنظمه المختلفة، وتحقيق غاياته وأهدافه التي تتمثل في تحسين نوعية الحياة لأبناء المجتمع.

ومن هنا، فإن التخطيط هو إثبات التصور، وهو مفهوم متعدد يرتبط بفلسفة مستخدميه أو الخدمة أو المجتمع الذي يجري فيه العمل بالتخطيط.

وفي هذا العصر الذي يتسم بالثورة العلمية التقنية والتحولات الاجتماعية السريعة نحو مجتمع أفضل للإنسان المعاصر، تتزايد الروابط المتبادلة بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وداخل كل نشاط، ونظرًا للزيادة المضطردة لحاجة الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها وغير الأساسية، وغير ذلك من الدوافع التي تدعو إلى ضرورة الأخذ بالتخطيط نهجًا للتنمية الاجتماعية، وإن كانت هذه الضرورة تبرز بشكل واضح في بعض الدول المتقدمة فهي تبرز بصورة أوضح في الدول النامية على السواء كحاجة ضرورية، وذلك بهدف اختزال الطريق والجهود التي تبذل للوصول إلى التنمية المتجاوبة مع القدرات المادية والبشرية المتاحة في هذه البلدان.

فالتخطيط منهج إنساني للعمل يستهدف اتخاذ إجراءات في الحاضر لجني ثمارها في المستقبل، ونظرًا للحاجة إليه فإن جميع الأمم تبنت التخطيط وأخذت بالعمل به باعتباره عملية أساسية لا غنى عنها لتحقيق الأهداف المجتمعية، ويعتبر التخطيط أول عنصر من عناصر التحديث والتغيير والتنمية التي تنهض عليه.

والتخطيط هو التدابير المعتمدة والموجهة بالقرارات والإجراءات العلمية لاستشراف المستقبل وتحقيق أهدافه، من خلال الاختيار بين البدائل المتاحة لاستثمار الموارد البشرية والطبيعية والفنية المتاحة إلى أقصى حد ممكن، وتلك التي يمكن إتاحتها لإحداث التغيير المنشود.

ثانيًا- قراءة تاريخية للتخطيط الاجتماعي:

ويمكن تتبع أصول التخطيط الاجتماعي الحديثة لعملية التحول الحضري المستوحاة من الثورة الصناعية في نهاية القرن التاسع عشر من خلال التخطيط العقلاني، والمنظمات الخيرية والحركات الاستيطانية لمحاولة تجنب ازدواجية الخدمات، والإنفاق العشوائي والنسبي والاحتيال في عام *1908* في بيتسبرغ، وقد تم تشكيل رفاهية المجتمع أولًا، والمجالس والمنظمات الاجتماعية حاولت الاعتماد على مركزية التخطيط الاجتماعي من أجل تحسين وتنسيق الخدمات والكفاءة والجودة، ومع الحرب العالمية الأولى اهتمت

المنظمات المركزية بالتنسيق الفعال للخدمات، وبعد الحرب أصبحت هذه المنظمات تعتمد على المجتمع المحلي والمجالس للإشراف على أموال الرعاية الاجتماعية والمشاركة في التخطيط للمجتمع على نطاق واسع، وكان اهتمام المجتمع والمجالس التي سبقته من منظمات وسعت إلى تخصيص الأموال بعقلانية بين عدد من المنظمات وتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة، وتسببت الصفقة الجديدة في الفترة من *1930* و *1940* في تغيرات مهمة، والمنظمات التطوعية، والتي كانت مهيمنة على التخطيط الاجتماعي المحلي، وازداد الاهتمام بالتخطيط الاجتماعي من قبل الاتحاد وحكومات الولايات والمنظمات المحلية، وأصبحت الحكومة الفيدرالية أكثر نشاطًا[1].وطبق ذلك عبر مجموعة كبيرة من الناس وصل في عام *1950* على موجة من الثراء الأمريكي لأول مرة في تاريخ العالم، وبدأت غالبية سكان الدولة بالعيش فوق مستوى الحد الأدنى من الفقر، ومع مجيء الرئيس كنيدي وجونسون والليبرالية، وتحقيق مكاسب في الحقوق المدنية، ويصاحب ذلك تغييرات في التشريعات والتفاؤل من أجل فعالية التخطيط الاجتماعي في ستينات القرن الماضي، وإعلان إدارة جونسون الحرب على الفقر وتعزيز المساواة في الفرص، مع تخصيص مبالغ ضخمة من المال من أجل حل المشكلات الاجتماعية العديدة، وبدأت البرامج الاجتماعية الاتحادية الكبرى في مجالات الصحة والإسكان ومرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية والثانوية، وفي التعليم، وتجديد المناطق الحضرية لمواجهة الفقر والبطالة، ومشاركة العميل والمواطنين لاستكمال التخطيط التكنوقراطي، ومع ذلك تحول مسؤولية برامج مثل المدن النموذجية الاتحادية إلى رؤساء بلديات المدن، والمجالس والمديرين وذلك في عام *1968*.

وفي التخطيط الشامل للصحة نص القانون على الأموال اللازمة لإشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مقدمو الخدمات والمستهلكون، لبحث الاحتياجات الصحية والموارد لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، وعزز ذلك في عام *1974* مع التخطيط للرعاية الصحية والموارد وقانون التنمية.

ومع ظهور التفاؤل في إدارة نيكسون لدعم التخطيط الاجتماعي إلا أنها بدأت في التراجع نتيجة حرب فيتنام، والصدمة النفطية في السبعينات، وحالة الركود والتضخم ومحاولات إدارة نيكسون لخفض الإنفاق تدريجيًا وتراجع التشريعات ونقل المسؤولية إلى الولايات في الثمانينات، واستتبع ذلك هجوم على برامج الرعاية الاجتماعية من قبل إدارات ريجان وبوش الأول، وانخفضت بشكل ملحوظ الأموال المخصصة لمواجهة المشكلات الاجتماعية، وخفض الضرائب، بينما في جانب آخر أعلن الاقتصاديون أن قوى السوق ستواجه القضايا الاجتماعية، ومع نهاية القرن العشرين حاولت إدارة الرئيس بيل كلينتون تحقيق غايات الليبرالية في المحافظة والمسؤولية الشخصية وقانون العمل لعام *1996* وإعطاء فرصة لإصلاح برامج الحكومة التي تمول الآن مع المنح الاتحادية وموارد الدولة، والمساعدة المؤقتة للعائلات المحتاجة (*TANF*) والتنازل عن السلطة ومنح معظمها للولايات، ولكن الولايات كانت مقيدة في تقليص الرعاية الاجتماعية، وتكبدت الإدارة الأمريكية مع مطلع القرن الحادي والعشرين نفقات هائلة من الدولارات والعجز بسبب الاختلالات التجارية الكبيرة، والحرب على الإرهاب، والحرب المكلفة في العراق، والمخططون الاجتماعيون يواجهون الآن

مهمة مشكوكًا فيها من تخصيص موارد شحيحة للمشكلات الاجتماعية التي تزداد تعقيدًا، وأسس التخطيط الاجتماعي وأنظمتة المرتبطة تاريخيًا على فلسفة الوضعية المنطقية، تلك الوضعية التي تفترض الظواهر الاجتماعية، وترغب في الظواهر الفيزيائية، ويوجد في العالم اتجاه علمي للعمل وفقًا للقوانين التي يمكن معرفتها وملاحظتها، ومن المعروف حاليًا هذا المنهج في التخطيط الاجتماعي بالتخطيط العقلاني الشامل، ولا ينبغي الخلط بينه وبين التخطيط الاجتماعي الشامل، والذي له علاقة واسعة النطاق بالتخطيط على المستوى القومي، مثل الضمان الاجتماعي، والتخطيط العقلاني الشامل يفترض أنه يمكن تحديد المشكلات الاجتماعية وأسبابها من جذورها، ويمكن جمع المعلومات الكاملة، وتستند إليها هذه الخطط الناتجة عن الحقائق والبيانات والحسابات المنطقية، إضافة إلى ذلك فإن العقلانية هذه عالمية، وكل الخطط والقرارات يمكن أن تكون مستنيرة تمامًا، وواقعية، وفيما يتعلق بها أقل منطقية من السياق، والثقافة، أو الاختلافات الفردية، ويعتقد قليل من المخططين الاجتماعيين أن هذه الافتراضات صحيحة، ولكنها يمكن أن تكون تقريبية ومعقولة، لذلك يمكن تجميع الخيارات العقلانية إلى حد ما، مثل وجود اتجاه الوسط أو المركزية من الخيارات العقلانية يؤدي إلى العقلانية الجماعية، واقتنع هربرت سيمون (*1955*) بسبب مقنع حيث يحدد عقلانية الإنسان في إطار حدود الذكاء البشري والخبرة النفسية والاجتماعية، والتنشئة الاجتماعية، واللغة، والثقافة، والسياق، ومن ثم، عادة ما يختار المخططون في ممارسة *Satisficed* بديلًا مقبولًا، بدلًا من الاستفادة المثلى واختيار أفضل بديل إن أمكن.

وكان بديلًا للتخطيط العقلاني الشامل التدرج أو التدرجات المفككة، التي يشار إليها أحيانًا باسم "العلم المتخبط"، وادعت لندبلوم أن التخطيط العقلاني لا يمكن أن يحدث إلا في ظل ظروف بالغة المثالية، وفي المقابل نجد التدرج تجنب المظاهر الكامنة وبقية الأهداف، ويركز المخططون الاجتماعيون بدلًا من ذلك على المشكلات الملموسة والظروف الفعلية والمترجمة عادة في الواقع من خلال وجود محاولات النجاح والفشل في حالات معينة، ويمكن للمخططين الاجتماعيين تحديد عملهم في ظل ظروف محددة، وتجاهل البرامج والخدمات، والنهج التي كان أداؤها سيئًا، وبواسطة إجراء بعض التعديلات فإن هذه التحسينات البسيطة الإضافية تعد ثراء نظريًا لحلول أفضل وأن ذلك أفضل الأدوار والوظائف الاجتماعية للمخططين.

ويحدد للمخططين الاجتماعيين الأدوار المختلفة والانخراط في وظائف متعددة، لأنهم يخططون ويقومون بتحديد القضايا الرئيسة وتحديد الأولويات، والدعوة إلى سياسات اجتماعية معينة، كما أنهم يقومون بإجراء البحوث وجمع البيانات عن الحاجات البشرية والموارد وهم بمثابة مورد، وتوفير التكنولوجيا المساعدة للتخطيط، وتطوير وتحسين البرامج والخدمات، ويقدم المخططون المشورة للقطاعين العام والخاص، والحكومة والمنظمات القومية وحكومات الولايات والمنظمات المحلية، وذلك لتطوير موارد جديدة والبحث عن مصادر جديدة للتمويل، وينظمون الناس والمنظمات، وتعبئة الموارد لتحسين الخدمات والتعاون بين المنظمات، وينظر في كثير من الأحيان لمثل هذه الأنشطة في الحصول على مزيد من القواسم المشتركة

مع المهن الأخرى (على سبيل المثال، على مستوى مدينة أو التخطيط للصحة العامة) مع بعض العاملين الاجتماعيين الذين ينظر إليهم في عملية الممارسة المباشرة المتعارضة مع التوجهات التكنوقراطية، ولاحظ جيلبرت (*Specht, 1977*) أنه إلى جانب الأنشطة المتناقضة، يوجد وجهات نظر وخلافات بشأن الغرض الأساسي الأول من التخطيط الاجتماعي وهو التكامل وأهداف بناء القدرات، والاتساق مع هذه العملية، ومباشرة وتوجه الممارسة الميدانية، في حين يتم اعتماد برامج التنمية الأخرى، وأهداف الإصلاح الاجتماعي، من خلال التدقيق والتحليل، وذكر روثمان (في الصحافة) أهمية التوضيح والتوفيق بين هذه الاختلافات الظاهرة من خلال التوضيح والتخلص من نماذج تدخل المجتمع، في حين أن واحدة قد تكون قادرة على الوصول إلى حالات مختلفة من التخطيط الاجتماعي والتنميط، إنهم لا يعملون للعثور على حالات مختلفة، على سبيل المثال، صندوق الدفاع عن الأطفال يجمع بين العمل الاجتماعي والتخطيط من قبل الدعوة النشطة والاستخدام الفعال للبيانات،كما أن البحوث تؤكد على المهارات التحليلية[2].

جاءت الأزمة المالية العالمية في عام *2008* في البنوك الأمريكية مما أدى إلى ضرورة التدخل الحكومي لمواجهة الأزمة المالية التي أثرت بدورها على الأزمة الاقتصادية العالمية.

بينما طبقت مصر التخطيط بأسلوب علمي في الخطة الخمسية الأولى (*1960-1965*) ويشير تحليل وتقييم هذه الخطة إلى مقابلة تحقيق أهدافها ووضعت الخطة الخمسية الثانية إلا أن دخول مصر في حروب مع الإسرائيليين دفع المجتمع المصري إلى إيقاف العمل بهذه الخطة، وكذلك توجيه النفقات والأموال إلى النفقات العسكرية، مما يؤثر إلى حد كبير على التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية، وبذلك تحولت الخطة الخمسية الثانية إلى خطط سنوية.

وحاولت مصر دعم وتعزيز استقلالية المحليات إداريًا وتشريعيًا وماليًا لمنح السلطة للمجالس الشعبية المحلية في صنع الخطط المحلية.

من خلال التشريعات والقوانين، خاصة قانون المحليات، غير أن المحليات تفتقر للخبرات والمهارات التخطيطية فضلًا عن ضعف ثقافة اللامركزية لدى المسؤولين بالمحليات، من الصعوبات التي تواجه التخطيط في المحليات.

وحاولت مصر تجربة التخطيط الإقليمي وتم تقسيم الجمهورية لأقاليم تخطيطية متجانسة، وعزز ذلك بالتشريعات والقوانين التي أعطت المحافظين سلطات رئيس الجمهورية غير أن هذه التجربة لا تزال غير مستقرة حتى في التشريعات المرتبطة بتقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية وفصل وإدماج محافظات، وإيجاد وإلغاء محافظات جديدة وذلك في فترة زمنية وجيزة، بالإضافة إلى ضعف ثقافة اللامركزية وتركز الخدمات والمؤسسات الكبرى في العاصمة أو عواصم المحافظات.

بينما حدد الفرد كان *Alfred Kahn* التخطيط الاجتماعي بأنه: عملية صياغة وتحديد السياسة التي تنطوي على تحقيق الأهداف من أجل الوصول إلى التنمية بشكل منظم من خلال العلاقة بين الوسائل والغايات التي تسعى إلى تحقيقها بالخيارات الرشيدة، وركز هارفي لوير على ضرورة جمع البيانات والإحصاءات وأن الخطة الاجتماعية يجب أن تتضمن إلى حد ما وضعًا أكثر تفصيلًا وتوسعًا إلى حد ما من حيث الأيديولوجية، وأن تكون موجزة من حيث الدستور التشريعي.

ومن خلال هذا المنظور فإن الهدف الأساسي والجوهري للتخطيط عبارة عن الإجراءات والقرارات المتبعة والأعمال المستقبلية التي تتطلب:

1 - اختيار الأهداف على ضوء تقييم المصالح أو الاتجاهات أو نوع المشكلات التي تواجه المجتمع حسب القيم الاجتماعية ومدى الوعي لدى أفراد المجتمع بالنتائج البعيدة المدى للخطة.

2 - الرغبة والإرادة والاتزان[4].

وبذلك، حدد الفرد كان العلاقة بين السياسة والخطة مُركزًا على الأهداف والوسائل والخيارات.

ولذلك، يمكننا تحديد مفهوم مختصر للتخطيط الاجتماعي في مصطلح واحد وهو **"الاختيار"**.

ثالثًا- ما التخطيط الاجتماعي؟

التخطيط الاجتماعي: هو عملية متنوعة ومتطورة تمتد لتشمل جميع ما يقوم به الإنسان، كما أنه شامل للتفكير أيضًا لأنه يسير وفق خطة زمنية محددة ومنظمة وعند النطق باللفظ اجتماعي مع التخطيط فإنه يوضح الصور والمعاني التي توضح أن التخطيط في مضمونه نظام اجتماعي موجه للمشروعات والمؤسسات الاجتماعية.

وهو عملية صنع قرارات عقلانية موضوعية من الأهداف المستقبلية، أي تحديد مسارات العمل في المستقبل، وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف والطرائق البديلة والتي تعتمد على وضوح ورسم الإجراءات والقيم والاختيار بين نظم العمل والمتابعة والتقييم لهذه العملية[3].

والتخطيط بذلك يرتبط ارتباطًا وثيقًا بصنع القرارات الرشيدة من ناحية، والاختيار الواعي من ناحية أخرى والمستقبل من ناحية ثالثة، كما أن المفهوم ركز أيضًا على المراحل والعمليات التخطيطية.

وذهب نيل جلبرت- هاري سيكيت[5] *Neil Gilbert&H.Spacht* إلى أن التخطيط الاجتماعي من أجل التنمية يعتبر عملية إرادية منظمة تقوم على الاستخدام الصحيح للأسلوب العلمي في الدراسة والبحث والتفاعل المباشر مع مشكلات المجتمع والقياس الواقعي والدقيق لاحتياجات أفراده والحصر الشامل لموارده وإمكانياته

البشرية والمادية والعمل على التوصل إلى صنع قرارات تخطيطية مناسبة وتوفير وإشباع احتياجات المجتمع حسب أولويات يتفق عليها في ضوء الإمكانيات المتاحة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وركز المفهوم على العمليات التخطيطية، واهتم بالحاجات وصنع القرارات والإمكانات المتاحة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولم يوضح من المسؤول عن هذه العمليات.

بينما يحدد أحمد كمال أحمد[6]. التخطيط الاجتماعي بأنه هو عملية تغير اجتماعي مقصود ووسيلة فعالة لنقل مجتمع من صورة معينة إلى صورة أخرى عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتتابعة المتكاملة غير المتعارضة بحيث لو نفذت لقادتنا إلى تحقيق الأهداف الكاملة وفي المواعيد المطلوبة وبأقل التكاليف الممكنة من حسن الأداء.

والتخطيط الاجتماعي هو التطبيق العقلاني لمواجهة المشكلات باستخدام التكنيكات المعتمدة على البيانات وسياق الواقع والمنهج العلمي لتنفيذ وتطوير وتنسيق وتقديم الخدمات الإنسانية للقطاع المستهدف، والتخطيط الاجتماعي يمكن تطبيقه على مستوى دولي أو قومي أو إقليمي أو محلي وذلك عن طريق المجالس المحلية، فالتخطيط يمكن أن ينفذ محليًا وإقليميًا ووطنيًا ودوليًا ويعالج مشكلات مثل الفقر ورعاية الطفل والأسرة، والشيخوخة، والسكن، والجريمة، والجنوح، والصحة العقلية... من المشكلات، فالمخططون الاجتماعيون يمكنهم العمل في تخصصات متنوعة منها العمل الاجتماعي، والتخطيط الحضري والإدارة العامة، والرعاية الصحية والسياسة العامة.

ويشمل التخطيط الاجتماعي على نطاق واسع مجموعة الأنشطة التي يقوم بها خبراء التخطيط باستخدام المنهج العلمي في تحليل البيانات بشكل منظم والتي تسهم في دمج ومشاركة المواطنين، وعلى الرغم من ذلك، أكد روثمان (في الصحافة) أن التخطيط الاجتماعي قد ظهر كاتجاه حديث، وتؤكد البيانات على أن التغيير يرتكز على مبادئ العلوم الاجتماعية والموضوعية التجريبية، والتي ينظر إليها على أنها مبنية على الأدلة والتكنوقراطية، والمثالية ولكن العقلانية هي المهيمنة[7].

وركز المفهوم على العقلانية، والتكتيكات التخطيطية والمستويات الممارسة التخطيطية.

إنَّ التخطيط الاجتماعي[8] هو عملية اختيار وتصميم عقلاني للخدمات الاجتماعية لإنجاز حالة مستقبلية للخدمات تشمل تطويرها وزيادتها وتنسيق الخدمات الاجتماعية والسياسية الاجتماعية في المستويات المحلية والقومية.

يوجد ثلاثة أنواع من المخططين الاجتماعيين في الخدمة الاجتماعية، منهم مخططو الخدمة الاجتماعية، متخصصون يعملون مع الجمهور الكبير ومنهم من يعمل مع إدارة الخدمة المباشرة، والنوع الثالث يعمل مع مديري المنظمات التنفيذية[8].

ويحدد التخطيط الاجتماعي بأنه[9]: الأسلوب العقلاني لاستعداد للمستقبل وهو شامل نموذجًا لجمع وتحليل وفحص البيانات الممكنة والمعرفة لاتجاهات المستقبل للتفكير، والسيناريو البديل فوائد لتحليل التكاليف ووسيلة لاختيار السيناريو الممتاز.

كما أن التخطيط الاجتماعي[10] هو نشاط يرتبط عادة بالممارسة مع المجتمع ومسؤولي الخدمات الإنسانية، وهو في الواقع وظيفة مهمة في المجتمع المحلي أو أي مجتمع ويشمل التخطيط الاجتماعي العمليات التي تسمح للناس بشكل جماعي استكشاف مناطق القوة ومجالات التحسين، وتطوير خطط العمل، وتقييم فعالية السياسات والبرامج في إيجاد تغيير اجتماعي واسع النطاق.

والتخطيط ينطوي على وضع الترتيبات اللازمة لنفعل شيئًا ما، والتخطيط الاجتماعي هو عملية تعاونية، ويرتبط بتعزيز المنظمات والمجتمعات المحلية والقومية خلال التنمية والتنفيذ الناجح للسياسات والبرامج الاجتماعية في شكلها الأكثر عمومية، كما أنه العمل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، مع المستفيدين والمسؤولين والقادة، والعاملين في العمل معًا من أجل تبادل الأفكار ووضع استراتيجيات لتحسين الأداء البشري والبيئة الاجتماعية.

وبذلك، فإن التخطيط هو اختيار وبرمجة سياسة في ضوء تقديرات احتياجات المجتمع، ويتم تطبيق هذه النماذج وفق قيم المجتمع[11].

كما أن التخطيط قد يمكن تعريفه بأنه السيطرة والتوجيه التي تمارس على النظام الاجتماعي والاقتصادي من جانب المجتمع المنظم سياسيًا من أجل تحقيق الأهداف التي تعتبر مرغوبًا فيها[12].

التخطيط الاجتماعي هو تلك الجهود المبرمجة التي يتخذها المسؤولون لحسن استثمار وتوجيه المصادر والإمكانيات المجتمعية القائمة والكامنة، ويهدف التخطيط الاجتماعي إلى السيطرة على عمليات التنمية بشقيها المادي وغير المادي، والتحكم في هذه العمليات لتحقيق الموازنة بين سرعة تقدم العامل المادي وسرعة تقدم العامل الروحي والقيمي لكي يستطيع المجتمع السيطرة على مشكلاته الإنسانية والحضارية ومقابلة وإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات سكانه.

ومن ثم، فإن التخطيط هو التقرير سلفًا بما يجب عمله لتحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة، وتحديد الطرائق المناسبة لتحقيق هذه الأهداف وبما يجب عمله مقدمًا، والتنبؤ بمسيرة المجتمع وحاجاته ومشكلاته والتغييرات المتوقعة.

والتخطيط الاجتماعي مهما كانت طبيعته وأساليبه وأهدافه يحتاج إلى سلطة عمل جماعي تعاوني تقوم به سلطة أو هيئة مخططة في مؤسسات مسؤولة ويدعم عمليات ونتائج المواطنين المستفيدين الحقيقيين من عوائده.

ويحتاج التخطيط الاجتماعي أيضًا إلى سلطة مركزية أو لا مركزية مخططة يدعمها مشاركة الأهالي وتعاونهم، فالسلطة هي التي تضع الخطة وتحدد أساليبها وغاياتها وتطبقها على مشكلة أو حاجة محددة.

وبرامج التخطيط الاجتماعي تعتمد على فلسفة وأيديولوجية المجتمع، فإذا كانت فلسفة الدولة اشتراكية فإن الخطط مؤسسية تحليلية مركزية وقومية طويلة المدى وهي خطط شاملة لإحداث تغيرات جذرية.

فإن هذا النوع من التخطيط يحتاج إلى رقابة من قبل الدولة لاسيما في المجتمعات النامية، حيث تكون مواردها قليلة ومشكلاتها كبيرة ومتعددة حتى لا تضيع الجهود، أما إذا كانت فلسفة النظام الاجتماعي رأسمالية فإن برامج التخطيط الاجتماعي تكون برامج إصلاحية وفردية علاجية ولا مركزية وقصيرة المدى ترمي إلى ترميم المجتمع وإصلاحه وعدم تغييره جذريًا، فهي تهدف إلى تهدئة الأحوال الاجتماعية المتأزمة أكثر ما تهدف إلى دراستها دراسة شمولية تتوخى معالجتها.

إن المفهوم الجديد لتخطيط الرعاية الاجتماعية يعتمد على مبدأين[13]:

1 - أولوية التخطيط لأنساق الحياة في المجتمع.

2 - خدمات الرعاية الضرورية يجب أن تركز على المناطق الأكثر حاجة.

وذلك لتحقيق:

1 - الانضباط والالتزام في تخطيط الرعاية الاجتماعية.

2 - جعل المشكلات أكثر سهولة للتأثير فيها.

3 - إحداث حلول ديناميكية للهيكل الاجتماعي في المجتمع من خلال مشاركة الناس للحكومة في صنع القرار.

كما أن التخطيط للمجتمع يختلف عن التخطيط للمنظمات لأن الخطوة الأولى في التخطيط المجتمعي يجب أن تحدد مجموعة الأهداف والرؤية المشتركة للجماعات في المجتمع، والعديد من المنظمات تحدد الخطة وأهدافها وبعضها في التخطيط الفعال للعمل، والمنظمات العسكرية تحدد أهدافها وتتصف هذه الأهداف بالوضوح، ويجب أن يحقق أرباحًا وربما تكون هذه الأهداف تسعى إلى عرض العميل الممتاز والتزود بالبيئة الصحية ولكن الهدف النهائي لابد وأن يكون ربحًا لأن العمل الذي لا يحقق ربحًا في النهاية يستنزف رأس المال، وهناك بعض المفاهيم المرتبطة بالتخطيط مثل العملاء والمستخدمين والهدف الواضح للمنظمة وإن عملية التخطيط الجيد المجتمعي هي التي تبدأ بكتابة تقرير للأهداف[14].

كما يتطلب التخطيط إدارة متطورة وأن المشاركة العامة في هذه العملية مهمة للغاية، ولكنها معقدة ولابد من تقسيم الأهداف حتى تصل إلى الأهداف الإجرائية على المدى القصير.

هناك اتجاهات موجهة للتخطيط وتساعد على التوقعات المستقبلية وتستخدم أيضًا كقاعدة للتخطيط وإن الاتجاهات المحتملة للتغيير وهو ليست النظرة المثالية للتشكيل والتصميم لعملية تخطيط المجتمع.

- هناك فرص تقود لعلمية التخطيط وتقيم أو تقدر المستقبل المجتمعي مستندة إلى الفرص والقيود الأخرى، ومن التقديرات البسيطة للاتجاهات هي جهود ومشاركة المواطنين في المحليات، كما يتضمن التخطيط تحديد الفرص والقوى، والمخطط المهني يحدد الفرص الموضوعية في أغلب الأحيان مثل النقل القليل والوسائل والنيابات الصناعية الكبيرة وتوفر مصادر الطاقة الرخيصة.
- القضايا التي تقود عملية التخطيط وتحدد القضايا الحاسمة في المجتمع التي تواجهها وتركيز جهود التخطيط على هذه القضايا وأن القضايا التي تقود عملية التخطيط أحيانًا تشكل وتحدد عن طريق الاستبيان مثل نوع الصناعة، مثل صناعة السيارات، وقد يكون الاستبيان على المشكلات إزالة ازدحام المرور الذي يعيق الصناعة الجديدة.
- رؤية التعبير تستخدم أحيانًا بشكل طليق، وهي عملية الرؤية الحقيقية للهدف المجتمعي ووضع خطة لتحقيقها ويمكن للرؤية أن تكون أحد أكثر الأنواع المثيرة لخطط التنمية، ومن الصعب استخدام رؤية تقود التخطيط وأكثر الخطط المحلية للتنمية تتضمن مجموعة من المداخل التي تركز على التبسيط والتسهيل والتوضيح والفهم والاستعداد للخطة المجتمعية وتركز المداخل أو النظريات على الحاجات المحلية العزيزة، والاتجاه يقود الأعمال التخطيطية كمساهمة أفضل[15].

والتخطيط الاجتماعي هو التقرير سلفًا لما يجب على المجتمع والمواطنين عمله لتحقيق أهداف محددة ومقابلة لحاجات ومواجهة المشكلات الاجتماعية في فترة زمنية محددة بالاستثمار الأمثل والتوجيه الواعي للموارد والإمكانيات المجتمعية المتاحة والكامنة ومن ثم، فالتخطيط هو مجموعة العمليات الذهنية القائمة على المنهج العلمي التي تستهدف تحقيق أهداف محددة سلفًا للارتقاء بالحياة وتحسين نوعيتها بما يحقق الرفاه الاجتماعي للفرد والمجتمع ويمكننا تعريف التخطيط بأنه رسم الصورة المستقبلية للمجتمع وذلك من خلال تحديد العمل الذي ينبغي اتباعه لتحقيق أهداف محددة في فترة زمنية مقدرة.

ويستنبط من ذلك أن التخطيط الاجتماعي عملية علمية منتظمة ومستمرة لتحقيق أهداف مجتمعية مستقبلية بوسائل أكثر مناسبة بالاختبار الواعي للقرارات الرشيدة للبدائل المتاحة وفقًا لسياسات رعاية اجتماعية واضحة وأولويات محددة في المستقبل أي من الوجود الفعلي إلى الوجود الممكن، ومن ثم فهو عمل ابتكاري خلاق وهو أشمل وأعمق من التنظيم والإنشاء، لأنه يتضمنهما ويتجاوزهما في الوقت نفسه وأنه